

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/EM.18/2
21 October 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر:
تجميع البيانات وصياغة السياسات العامة في البلدان النامية
جنيف، ١٢-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر: تجميع البيانات وقضايا السياسة العامة

مذكرة من إعداد أمانة الأونكتاد

خلاصة

يحتاج مقررو السياسات إلى معلومات إحصائية بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية، على أن تكون هذه المعلومات موثوقة ودقيقة وحسنة التوقيت وقابلة للمقارنة، كي يتسنى لهم صياغة سياسات عامة من شأنها مساعدة بلدانهم في تحقيق أهدافها الإنمائية. بيد أن نظم جمع البيانات والإبلاغ لدى العديد من البلدان النامية، وبالأخص أقل البلدان نمواً، ليست في وضع يمكنها من إتاحة مثل هذه المعلومات. لذا، فإن ثمة حاجة إلى النظر فيما يمكن عمله لتحسين هذا الوضع، بما في ذلك من خلال التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي.

تمثل هذه المذكرة - المعدة لتقديمها إلى اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر - خطوة على هذا الطريق. فهي تتناول مجموعة غير حصرية من القضايا الحدية بدراسة متأنية لاستشكاف البعد الإنمائي للاستثمار الأجنبي المباشر والآثار المترتبة على أنشطة الشركات الأجنبية المنتسبة للشركات عبر الوطنية. وتركز هذه المذكرة بالتحديد على القضايا المتصلة أولاً بوجود البيانات الإحصائية عن الاستثمار الأجنبي المباشر وبصعوبة تجميعها، بما فيها البيانات المتعلقة بعمليات اندماج وحيازة الشركات عبر الحدود والاستثمارات التأسيسية وأنشطة الشركات عبر الوطنية، وتركز في المقام الثاني على انعكاسات السياسات العامة والنهج التي يمكن اعتمادها لتحسين الوضع الراهن. وتوثق هذه المذكرة القضايا المذكورة مقترحة قائمة من المسائل التي قد يود الخبراء النظر فيها.

المحتويات

الصفحة

أولاً -	مقدمة.....	٣
ثانياً -	البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية.....	٤
١ -	إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	٤
٢ -	البيانات المتعلقة بعمليات الاندماج والحيازة والاستثمارات التأسيسية وأشكال الاستثمار غير السهمية.....	١٤
٣ -	بيانات العمليات المتعلقة بأنشطة الشركات عبر الوطنية.....	١٦
١٨	المسائل المعروضة على الخبراء للنظر فيها.....	١٨
ثالثاً -	انعكاسات السياسة العامة.....	١٨
٢٣	مسائل معروضة على الخبراء للنظر فيها.....	٢٣
المراجع.....		٢٤

الأطر

١ -	الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل الحوافز الأجنبية والتدفقات الاستثمارية الأخرى.....	٥
٢ -	دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات.....	١٧
٣ -	الأهداف والمواضيع التي نوقشت أثناء اجتماعات فريق الخبراء الفنيين المعني بالاستثمار المباشر، الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥.....	١٩
٤ -	أمثلة على التعاون التقني للأونكتاد في مجال إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر.....	٢٢
٥ -	الفريق العامل المعني بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.....	٢٢

الأشكال

١ -	إلى أي مدى تتفاوت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة على الصعيد العالمي؟	١٠
-----	---	----

الجداول

١ -	النفقات الرأسمالية لشركات الولايات المتحدة الأجنبية المنتسبة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الولايات المتحدة، الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣.....	٦
٢ -	البيانات المتوفرة عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب العنصر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤.....	٨
٣ -	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في مجموعة مختارة من البلدان، ٢٠٠٢.....	١١
٤ -	مصادر المعلومات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر: إيجابياتها وسلبياتها.....	١٢
٥ -	وجود بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان التي تزود بمعلومات مفصلة حسب البلدان والقطاعات، لعام ٢٠٠٣ أو أحدث عام توجد بشأنه المعلومات.....	١٤

أولاً - مقدمة

١- في الدورة التاسعة للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، المعقودة في جنيف (٧-١١ آذار/مارس ٢٠٠٥)، طلبت اللجنة إلى أمانة الأونكتاد تنظيم اجتماع خبراء يعنى ببناء القدرات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر: تجميع البيانات وصياغة السياسات العامة في البلدان النامية. وقد أعدت هذه المذكرة بغرض تيسير النقاش واستثارته في اجتماع الخبراء الذي يزمع عقده في الفترة من ١٢ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٢- ويعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشراً على مدى مشاركة بلد ما في عولمة الاقتصاد العالمي. وتسعى البلدان النامية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر لأسباب عديدة. فعلى العكس من تدفقات الحوافز المالية والديون، ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على أكثر من مجرد موارد مالية سواء من حيث المنافع أو الآثار السلبية المحتملة. فالشمولية والانضباط والوثاقة وإمكان مقارنة مصادر البيانات على الصعيد الدولي جميعها عوامل أساسية لتحليل الاستثمار الأجنبي المباشر وصياغة سياسات عامة محكمة. بيد أن إجراء المقارنات على الصعيد الدولي يقتضي التوصل إلى تعريف ومقاييس متفق عليها فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، وإلى مجموعة متسقة من الإجراءات فيما يتعلق بتجميع بياناته وتوزيعها. كما أن توسع أنشطة الشركات عبر الوطنية يؤكد بدوره الحاجة إلى بيانات موثوقة بشأن حجم استثماراتها الدولية وسماتها على السواء.

٣- ويمكن استخدام بيانات متنوعة لقياس أنشطة الشركات عبر الوطنية وتقييمها. وأوسع هذه المقاييس انتشاراً هي إحصاءات ميزان المدفوعات بشأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وإحصاءات وضع الاستثمار الدولي فيما يتعلق بأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر، كما جاء في تقرير الاستثمار العالمي للأونكتاد. وتتضمن الأساليب الأخرى لقياس حجم الاستثمار الدولي البيانات المتعلقة بعمليات اندماج وحيازة الشركات عبر الحدود، ومشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالاستثمارات التأسيسية والتوسعية^(١)، والعديد من أشكال التدويل غير السهمية. وأخيراً، فإن من الضروري لتقييم الأثر الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر أن يتم النظر في بيانات العمليات التي تقيس أنشطة الفروع الأجنبية وشركاتها الأم. فهذا النوع من البيانات قد يكشف عن دور الفروع الأجنبية فيما يتعلق، مثلاً، بتكوين رأس المال الثابت، والتوظيف، والمبيعات، والتجارة، والإيرادات الضريبية، وأنشطة البحث والتطوير. وقد أكد الأونكتاد في دورته الحادية عشرة على "دوره الرائد في تحليل السياسات العامة فيما يتعلق بتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر" مشدداً على أنه ينبغي له "أن يقوم بجمع وتحليل البيانات وأن يجري بحثاً موجهة نحو السياسة العامة فيما يتعلق بقضايا الاستثمار المتصلة بالتنمية" (توافق آراء ساو بوللو، TD/410، الفقرة ٥١). وإن جمع البيانات وتحليلها بهذه الصورة ضروري لتعزيز فهم عملية العولمة بكل أبعادها، بما في ذلك تأثيرها على التنمية. وقد دأب الأونكتاد على العمل في مجال الإحصاءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر لسنوات عديدة.

(١) الاستثمار التأسيسي هو الاستثمار في المرافق الجديدة وفي إنشاء كيانات جديدة عن طريق دخول الأسواق والتوسع فيها معاً، أما مصطلح "عمليات الاندماج والحيازة" فيشير إلى حيازة شركات محلية قائمة أو الاندماج معها. ففي عملية الاندماج عبر الحدود، تندمج أصول وعمليات مؤسستين تنتميان إلى شركتين مختلفتين لتشكيل كيانا قانونياً جديداً. أما في عملية الحيازة عبر الحدود، فإن السيطرة على أصول الشركة وعملياتها تنتقل من شركة محلية إلى شركة أجنبية بحيث تصبح الأولى تابعة للأخيرة.

٤ - والمؤسف أن نقص المعلومات الإحصائية الموثوقة في الكثير من البلدان يؤدي إلى تعقيد إجراء المقارنات على الصعيد الدولي ويزيد من صعوبة تقييم الآثار. وعلاوة على ذلك فإن شح نُظم جمع البيانات والإبلاغ عنها وصعوبة الاتكّال عليها وقلة انسجامها في العديد من البلدان يثير مشاكل أيضاً فيما يتعلق بصياغة السياسات العامة والاستراتيجيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر. ورغم أن جهوداً كبيرة بُذلت للتوصل إلى نظام منسجم لتعريف وجمع وعرض البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية، إلا أن ثمة فروقاً هامة حتى بين البلدان المتقدمة نفسها. بيد أن المسألة أكثر خطورة بالنسبة للبلدان النامية. وعلى هذه الخلفية تم تنظيم اجتماع الخبراء الذي تمثل أهدافه في المساهمة في فهم طابع البيانات والمشاكل المرتبطة بها؛ وتوضيح المنهجيات اللازمة لتجميع الإحصاءات المطلوبة؛ وتحديد طرائق يمكن من خلالها تحسين الوضع الحالي للبيانات؛ واستعراض متطلباتفرادى البلدان، واحتياجات المساعدة التقنية والتعاون الدولي في هذا المجال. وينبغي إيلاء عناية خاصة لتنفيذ المعايير الموصى بها دولياً والطرائق الكفيلة بتمكين السلطات الوطنية من تطوير وإدامة أنظمة محدّثة وعالية الجودة للمعلومات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية.

٥ - ولا تتناول هذه المذكرة القصيرة القضايا ذات الصلة تناولاً شاملاً. فهناك تقارير واجتماعات أخرى لصندوق النقد الدولي أو منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي قد تطرقت أيضاً إلى القضايا المتعلقة بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر. فعلى سبيل المثال، تناقش الوثائق المعدّة لحلقة العمل السنوية التي تعقدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن إحصاءات الاستثمار الدولي عدداً من القضايا المرتبطة ببيانات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن لجنة صندوق النقد الدولي المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات تجتمع في كل عام لمناقشة مختلف جوانب إحصاءات القطاع الخارجي؛ وقد برزت قضية الاستثمار الأجنبي المباشر بوضوح في أعمال اللجنة خلال السنوات الأخيرة. ويستعرض القسم التالي من هذه المذكرة الأنواع الرئيسية من البيانات التي تُستخدم حالياً في تقييم حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات المضيفة والأصلية وآثاره. كما تناقش قضايا الوفرة والتعقيد والإيجابيات والسلبيات الأساسية فيما يتعلق بأنواع مختلفة من البيانات. ويستعرض القسم الثالث انعكاسات السياسات العامة مستعرضاً النهج التي يمكن اعتمادها على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمعالجة الوضع الحالي للبيانات. وتُثار في كل قسم عدة قضايا للنظر فيها ومناقشتها أثناء اجتماع الخبراء.

ثانياً - البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية

١ - إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر

٦ - إن أكثر ما يوجد من معلومات عن التوسع الدولي لأنشطة الشركات عبر الوطنية هو الإحصاءات المتعلقة بتدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر. ويُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار يتضمن علاقة طويلة الأمد ويعكس مصلحة دائمة وينطوي على سيطرة كيان مقيم في اقتصاد ما على مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر^(٢). ومما يترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر أن المستثمر يمارس قدراً لا يُستهان به من النفوذ على إدارة المؤسسة المقيمة في الاقتصاد الآخر. وهو ما يميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمار الحوافظ المالية

(٢) من الجدير بالذكر في هذا السياق أن بلد الإقامة يختلف عن بلد الجنسية أو المواطنة.

الذي لا يُنتظر منه إنتاج مصلحة هامة ودائمة وسيطرة على المؤسسة القائمة في الاقتصاد المضيف (الإطار ١). ولأسباب عملية، تمثل ملكية ١٠ في المائة من الأسهم العادية أو التي تمتلك حق التصويت في شركة ما، المعيار المستخدم بشكل عام والتي توصي به المعايير الدولية للتثبت من وجود علاقة استثمار مباشر (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٣، ص ٨٦؛ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٦، ص ٨). ورغم أن التقييد بنسبة ١٠ في المائة قد يبدو عشوائياً نوعاً ما، إلا أنه تم الاتفاق عليه لتعزيز إمكان المقارنة على الصعيد الدولي ولذلك توصي البلدان باتباع هذه القاعدة. وهناك بالطبع مشاكل فيما يتعلق بتحديد هذه النسبة كعتبة دقيقة. بيد أن هذه القاعدة تنطوي على ميزة استخدام معيار موضوعي بدلاً من الحكم الذاتي لتحديد ما إذا كان وصف الاستثمار الأجنبي المباشر ينطبق على استثمار أجنبي ما.

الإطار ١ - الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل الحوافز الأجنبية والتدفقات الاستثمارية الأخرى

تختلف الدوافع الاستثمارية للمستثمرين المباشرين عن المستثمرين في الحوافز المالية والاستثمارات الأخرى. فالمستثمر المباشر عندما يزود كياناً أجنبياً برأس مال طويل الأمد يكون مهتماً بإقامة علاقة دائمة مع هذا الكيان. ويمكن القيام بهذا الاستثمار للتمكن من الوصول إلى موارد طبيعية وأسواق للمنتجات؛ أو للحصول على منفذ للتزود بالأيدي العاملة؛ أو للوصول إلى التكنولوجيا والأصول الأخرى؛ أو لضمان أمن الإمدادات؛ أو لمراقبة جودة منتج معين أو خدمة ما وما إلى ذلك من أهداف. أما المستثمرون في الحوافز المالية أو الاستثمارات الأخرى فقد لا تكون لديهم النية لإقامة علاقة مع الهيئات الإدارية للكيانات الأجنبية. وهم لا يشاركون عادةً في إدارة الشركات التي يستثمرون فيها. كما أنهم إما يستثمرون مبالغ ضئيلة نسبياً في الأسهم التي يحق لها التصويت في الشركات الأجنبية أو يشترون أنواعاً أخرى من المطالبات على الكيان الأجنبي، كالديون مثلاً.

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى صندوق النقد الدولي (١٩٩٣)، الفصلان الثامن عشر والتاسع عشر).

٧- وينبغي التشديد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد مفاهيم ميزان المدفوعات المستخدمة في قياس التدفقات المالية عبر الحدود. وهو لا يقيس النطاق الحقيقي لاستثمار المستثمرين الأجانب (في المباني والأراضي والمعدات الآلية)، كما تعكسها الحسابات الوطنية للاقتصاد المضيف مثلاً. وفي حين ينبغي أن تتسق مفاهيم وتعريفات ميزان المدفوعات والاستثمار الأجنبي المباشر مع المعايير الدولية - على نحو ما يستعرضها دليل ميزان المدفوعات لصندوق النقد الدولي، الطبعة الخامسة (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٣)^(٣) - والتعريف المعياري للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الطبعة الثالثة (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٦) - فإنها في الواقع تقدم توجيهاً محدوداً فيما يتعلق بالدور الاقتصادي

(٣) أصدر صندوق النقد الدولي منشورين مكملين يقدمان المزيد من التوجيهات العملية لاستيعاب المفاهيم الواردة في الدليل. فالدليل التجميعي لميزان المدفوعات أُصدر في عام ١٩٩٥ لإضفاء توجه أكثر عملية على تجميع إحصاءات كل من ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، وكتاب ميزان المدفوعات أُصدر في عام ١٩٩٦، لاستخدامه كمرجع للفصول الدراسية التي يقدمها صندوق النقد الدولي بشأن ميزان المدفوعات. ويسهم المنشور الأخير أيضاً في فهم المسائل المتعلقة بميزان المدفوعات بصورة أفضل، متضمناً رسوماً توضيحية وأمثلة ملموسة.

الحقيقي الذي تلعبه الشركات الأجنبية في اقتصاد مضيف ما. فعلى سبيل المثال، قد تمول الشركات الأجنبية المنتسبة استثماراً عن طريق الاقتراض المحلي، ولكن هذا الاستثمار لا يسجل في ميزان المدفوعات ضمن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ولذلك فإن توجهات الاستثمار الأجنبي المباشر كثيراً ما تختلف عن المؤشرات الأخرى للأداء الاقتصادي. ففي حالة الولايات المتحدة، تشير المقارنات بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الموجهة إلى الخارج والنفقات الرأسمالية للشركات الأجنبية المنتسبة (المالكة لغالبية الأسهم) إلى أن الاتجاهات بين المؤشرين متباعدة تماماً. وفي بعض الاقتصادات، مثل هونغ كونغ (الصين) وسنغافورة، تتجاوز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الولايات المتحدة على الدوام النفقات الرأسمالية للشركات الأجنبية المنتسبة للولايات المتحدة، بينما ينطبق العكس في اقتصادات أخرى كالأرجنتين والبرازيل (الجدول ١). وتبرهن هذه الحالة على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تشكل مصدراً لأموال الشركة ولكنها لا تترجم دائماً إلى نفقات رأسمالية فعلية، وتُظهر الحالة الأخيرة أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يعكس استثمارات الشركات الأجنبية المنتسبة إلا جزئياً.

الجدول ١ - النفقات الرأسمالية لشركات الولايات المتحدة الأجنبية المنتسبة^(١) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من الولايات المتحدة، الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ (بملايين الدولارات)

	عام ٢٠٠٠		عام ٢٠٠١		عام ٢٠٠٢		عام ٢٠٠٣	
	النفقات الرأسمالية ^(١)	المباشر الخارجة	النفقات الرأسمالية ^(١)	المباشر الخارجة	النفقات الرأسمالية ^(١)	المباشر الخارجة	النفقات الرأسمالية ^(١)	المباشر الخارجة
المجموع العالمي	١١٠ ٦٣٧	١٤٢ ٦٢٧	١١٠ ٧٥٨	١٢٤ ٨٧٣	١١٠ ٢٧٥	١١٥ ٣٤٠	١١٤ ٩٧٣	١٥١ ٨٨٤
التفصيل:								
الأرجنتين	٢ ٣٠٢	٦٧٥	٢ ٤٠٤	٥١١-	١ ٠٢٩	٧٦٩-	١ ٢٠٩	٢٠٧
البرازيل	٤ ٠٠٨	٣ ٣٥٠	٣ ٣٣٥	١١٣	٣ ٣٦٤	٣٣٩	٢ ٢٨٧	٢٦٦-
الصين	١ ٥٨٩	١ ٨١٧	١ ٦٢٩	١ ٩١٢	٢ ١٣٩	٩٢٤	١ ٥٧٣	١ ٥٤٠
هونغ كونغ (الصين)	١ ١٦٧	٤ ٩٢٢	٥١٤	٤ ٧٨٧	٥٠٧	١ ٦٨٧	٦٧٤	١ ٧٢٥
إندونيسيا	١ ٣٠٧	٦٨٣	٢ ٢٥٣	٩٨٥	١ ٥٩٩	١ ٢٠٧	١ ٤٢٠	٧٢
جمهورية كوريا	١ ٣٨٠	٢ ٣٣٨	٧١٢	١ ٢٠٦	٦٧٠	١ ٧٥٥	٧٢٤	٩٥٤
ماليزيا	١ ١٣٩	١ ٧٨٧	١ ٠٤١	١٧	٩٨٤	٦٠٩-	١ ٠٥٩	٧٦٣
المكسيك	٤ ٢٥٢	٤ ٢٠٣	٤ ٩٣٦	١٤ ٢٢٦	٤ ٧٨٤	٥ ١٧١	٤ ١٧٩	٥ ٦٦٧
سنغافورة	١ ٨٣٣	٣ ٦٨٨	١ ٩٣٣	٥ ٥٩٣	١ ٢٧٥	٤ ٣٧٧	١ ٥٧١	٥ ٦٩٩
فنزويلا	١ ٥٥٥	٣ ٧٩٨	١ ٤٩٣	٤٦١	١ ٠٢٧	٢٩٥	٨٢٨	٤٤٠

المصدر: الولايات المتحدة، مكتب التحليل الاقتصادي؛ والأونكتاد قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات عبر الوطنية.

(أ) المصروفات الرأسمالية للشركات الأجنبية المنتسبة غير المصرفية التي تملك غالبية الأسهم.

٨- وليست جميع البلدان تطبق المعايير الدولية المتفق عليها^(٤) كما أن الطرائق المستخدمة لجمع المعلومات تتباين. فعلى سبيل المثال، هناك تفاوتات لا يستهان بها بين البلدان فيما يتعلق بنطاق البيانات التي تجمعها عن العناصر الثلاثة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهي: رأس المال السهمي، والأرباح المعاد استثمارها ورأس المال الآخر (القروض الداخلية للشركات بشكل أساسي). ومن الأمثلة على ذلك أن ٤٦ بلداً فقط، من أصل ٥٦ بلداً ردت على الدراسة الاستقصائية التي أجراها صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام ٢٠٠١ بشأن تنفيذ المعايير المنهجية للاستثمار المباشر (IMF/OECD، ٢٠٠٣)، هي التي أدرجت العناصر الثلاثة معاً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كما تقتضي المعايير الدولية (الجدول ٢). وجميع البلدان التي أدلت بإحصاءات عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في الدراسة الاستقصائية المذكورة أدرجت عنصر رأس المال السهمي على الأقل. ولم تتمكن بعض البلدان من الإفادة بالأرباح المعاد استثمارها، إذ لم تكن تتوفر بياناتها بسهولة في تقارير الشركات أو الدراسات الاستقصائية الخاصة بميزان المدفوعات؛ وحتى عندما تكون مثل هذه البيانات متاحة فإن الإبلاغ عنها كثيراً ما ينجى متأخراً جداً^(٥). وهناك بلدان كثيرة تُدرج مصادر أخرى لرأس المال دون أن تجمع بالضرورة جميع مستندات المديونية ذات الصلة^(٦). ومن بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، هناك ١٢ بلداً فقط أدرجت هذه المستندات كافة (IMF/OECD، ٢٠٠٣). وقد تغير ممارسات التسجيل أيضاً مع مرور الوقت، مما يؤدي إلى انقطاعات هيكلية في البيانات المتسلسلة زمنياً بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر. فعلى سبيل المثال، قبل عام ١٩٩٦ لم تكن البيانات اليابانية بشأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتضمن الأرباح المعاد استثمارها ولم تكن البيانات الألمانية تغطي قروض الشركات الداخلية القصيرة الأمد. وتفيد بعض البلدان بالأرقام الإجمالية دون أن توفر معلومات مفصلة عن توزيع التدفقات بين العناصر الثلاث. وأخيراً، فإن ثمة اقتصادات لا تجمع أي بيانات بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر على الإطلاق. وتلك حالة عدد من اقتصادات جزر الكاريبي (كجزر كايمان وجزر فيرجن البريطانية مثلاً) والعديد من أقل البلدان نمواً (كأفغانستان والصومال وساموا). وفي هذه الحالات، فإن الاستثمارات التي تبلغ الاقتصادات الاستثمارية الكبرى عن إجراءاتها في هذه البلدان عادة ما تُستخدم كمؤشر بديل^(٧). ومن دواعي الانشغال الأكبر التغطية الترقيعية لإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان النامية التي تقوم أصلاً بتجميع هذه البيانات.

(٤) حسب الدراسة الاستقصائية بشأن تنفيذ المعايير المنهجية للاستثمار المباشر، على سبيل المثال، التي أجراها صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠٠١، فإن بعض البلدان، كشيلى وإندونيسيا وإسرائيل وإيطاليا والفلبين وتركيا، تستخدم نسبة ملكية تختلف عن عتبة ١٠ في المائة، وهناك بلدان أخرى (ككرواتيا وجمهورية كوريا وهولندا) تضيف معياراً إضافياً لعبتة ١٠ في المائة، وبالتحديد امتلاك صوت فعال في الإدارة (IMF/OECD، ٢٠٠٣).

(٥) اليونان هي الوحيدة من أصل ٣٤ اقتصاداً متقدماً، التي لم تبلغ عن أي أرباح أعيد استثمارها في عام ٢٠٠٣.

(٦) تشمل هذه المستندات السندات وصكوك السوق النقدية والقروض الطويلة الأمد والقروض القصيرة الأمد والتأجير التمويلي والائتمانات التجارية.

(٧) استخدمت الأونكتاد مثلاً هذه المنهجية في تقرير الاستثمار العالمي. للمزيد من التفاصيل، انظر "تعريف ومصادر" في تقرير الأونكتاد (٢٠٠٥).

الجدول ٢ - البيانات المتوفرة عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب العنصر، ٢٠٠٣-٢٠٠٤

التدفقات الموجهة إلى الخارج				التدفقات الموجهة إلى الداخل			
الاقتصادات التي لم تبلغ عن جزء من عناصر بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر				الاقتصادات التي لم تبلغ عن جزء من عناصر بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر			
رأس المال	الأرباح المعاد	رأس المال	السهمي (٥)	رأس المال	الأرباح المعاد	رأس المال	السهمي (صفر)
آخر (١٢)	استثمارها (١٣)	الأجنبي المباشر (٤٦)	الاستثمار	آخر (٣)	استثمارها (٨)	الأجنبي المباشر (٤٦)	الاستثمار
إكوادور،	إكوادور،	إكوادور،	الاتحاد الروسي،	سلوفينيا،	إندونيسيا،	الاتحاد الروسي،	الأرجنتين، إسبانيا ^(١)
إندونيسيا،	إندونيسيا،	إندونيسيا،	الأرجنتين، إسبانيا ^(١)	كولومبيا،	تايلند، تونس،	أستراليا، إستونيا،	إسرائيل، إكوادور، ألمانيا،
بوليفيا، بيرو،	تايلند ^(١)	بوليفيا،	أستراليا، إستونيا، إسرائيل،	الكويت	جمهورية كوريا،	ألمانيا، إيرلندا، آيسلندا،	إيطاليا،
تونس، سلوفينيا،	جنوب أفريقيا،	غواتيمالا،	إيطاليا، البرتغال،	سلوفاكيا،	جنوب أفريقيا،	إيطاليا،	البرتغال، بلجيكا ^(١)
غواتيمالا،	الدانمارك،	المكسيك	بلجيكا ^(١) ، بوتسوانا،	الكويت، اليونان	سلوفاكيا،	بولندا، بوليفيا،	بيرو، تركيا ^(١) ، الجمهورية
الفلبين كولومبيا،	سنغافورة،	غواتيمالا، الفلبين،	بولندا، تركيا ^(ب)			الكويت،	الكويت،
المكسيك	المكسيك	المكسيك	الجمهورية التشيكية،				
			جمهورية كوريا،				
			سلوفاكيا، السويد،				
			سويسرا، فرنسا، فنلندا،				
			كازاخستان ^(١) ، كرواتيا،				
			كندا، كوستاريكا، لاتفيا،				
			لكسمبرغ ^(١) ، ماليزيا ^(١) ،				
			المملكة المتحدة، النرويج،				
			المسما، نيجيريا ^(١) ،				
			نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا،				
			هونغ كونغ (الصين)،				
			الولايات المتحدة، اليابان				

المصدر: استناداً إلى تقرير صندوق النقد الدولي/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام ٢٠٠٣ ومعلومات قدمها الأونكتاد.

ملاحظة: استناداً إلى ٥٦ اقتصاداً.

(أ) تشير البيانات إلى عام ٢٠٠٤. (ب) تشير البيانات إلى عام ٢٠٠٣.

٩- ورغم أن ثمة تقدماً أحرز خلال السنوات الأخيرة، فإن نطاق وجودة البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، كثيراً ما يكونان غير كافيين لأغراض تحليل السياسات العامة وصياغتها. وقد أصبح استيفاء المعايير الدولية شرطاً مسبقاً متزايد الأهمية لتوفير معلومات ذات نوعية جيدة عن الاستثمار الأجنبي المباشر ولتقييم الأثر الإنمائي لهذا الاستثمار على الاقتصاد المضيف.

١٠- وينبغي تسجيل التدفقات المالية للاستثمار الأجنبي المباشر بقيم صافية. فعلى عكس بنود الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ينبغي مبدئياً تسجيل مدخلات الحساب المالي (بما فيه عناصر الاستثمار الأجنبي المباشر) بقيم صافية (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٣، الفقرة ٥١١). ويعني ذلك أن تصفية الاستثمار والاستثمارات العكسية (وهي الاستثمارات التي تقوم بها شركة أجنبية منتسبة في الشركة الأم)، والقروض التي تمنحها الشركات الأجنبية للشركات الأم أو تسديد القروض الداخلية إلى الشركات الأم، ينبغي أن تُخصم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة عند حساب الرقم الإجمالي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي إدراج هذه المعاملات في

كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة (في الاقتصاد المتلقي) والخارجة (في اقتصاد المستثمر). ولكن من غير الواضح إلى أي مدى يتبع القائمون على تجميع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر المبادئ التوجيهية الموصى بها فعلياً. وتمثل الممارسات المتباينة في هذا المجال مصدراً آخر للخطأ عند مقارنة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان. فعلى سبيل المثال، هناك ٨ بلدان فقط، من أصل ٢٧ بلداً عضواً في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي شملت الدراسة الاستقصائية المذكورة أعلاه، قد سجلت الاستثمارات العكسية في عام ٢٠٠١ (IMF/OECD، ٢٠٠٣، ص ٣٩).

١١- وينبغي مبدئياً أن يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج توازناً على الصعيد العالمي، ولكن نتيجة الفروق في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وفي تجميع الإحصاءات والإبلاغ عنها، فإن هذا التوازن نادراً ما يتحقق. ففي عام ٢٠٠٤، على سبيل المثال، أبلغت البلدان عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة بمبلغ ٧٣٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة عالمياً، في حين لم تتجاوز التدفقات الداخلة عالمياً مبلغ ٦٤٨ بليون دولار (الأونكتاد، ٢٠٠٥). وقد اتسع نطاق هذا الاختلال في السنوات الأخيرة (الشكل ١)، ويعكس هذا التباين أيضاً الصعوبات في حساب وتسجيل معاملات الاندماج والحيازة في إحصاءات ميزان المدفوعات. وكما سيرد لاحقاً، فإن عمليات الاندماج والحيازة تمثل أسلوب الاستثمار الأجنبي المباشر الأساسي في بعض السنوات^(٨). وكما يتبين في الجدول ٣ فإن أوجه التباين الثنائي في بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر حسبما تفيد بها البلدان الأصلية والمضيفة قد تكون هامة أيضاً.

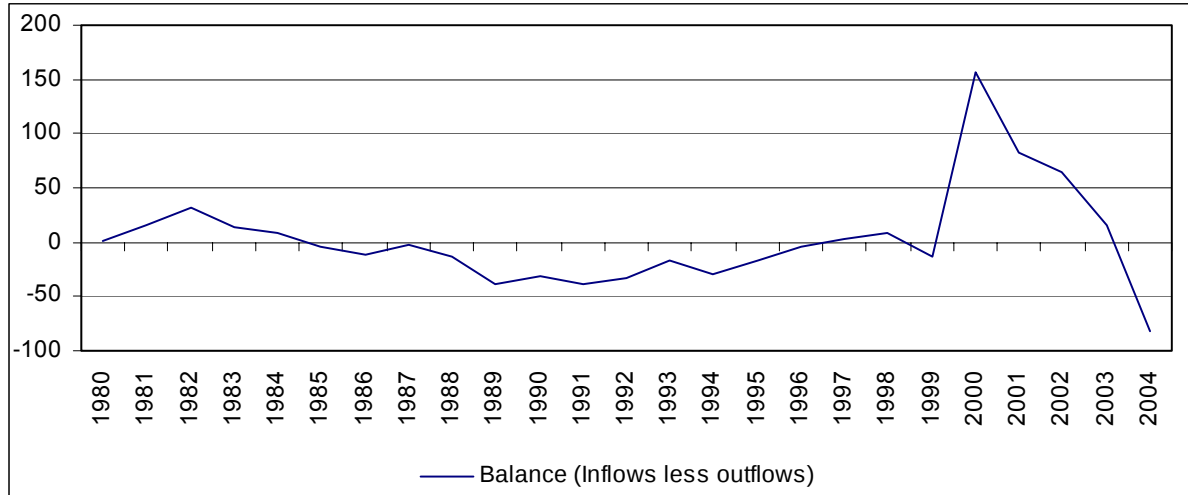
١٢- وتمثل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشراً مفيداً عن الاتجاهات في تدفقات رأس المال الدولية التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية. وعلى النقيض من ذلك، فإن بيانات أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر قد تعكس بصورة أفضل الأهمية الإجمالية للشركات الأجنبية في كل اقتصاد على حدة وفي الاقتصاد العالمي ككل. وتكشف أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر - المقدرة بمبلغ ٩ ترليون دولار عالمياً في عام ٢٠٠٤ - قيمة حصة رأس المال والاحتياجات (بما فيها الأرباح المحتجزة) لدى الفروع الأجنبية التي تُعزى للشركة الأم، بالإضافة إلى صافي مديونية الفروع للشركة الأم. وتُعرض البيانات الخاصة بأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في كشف إحصاءات وضع الاستثمار الدولي لبلد ما، والذي يستعرض أرصدة الاقتصاد من الأصول والخصوم المالية الخارجية في فترة زمنية معينة. بيد أن بعض البلدان تدلي بكشوف الأرصدة استناداً إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التراكمية، مما يؤدي إلى تفاقم أوجه القصور في البيانات الأصلية ولا يفسح المجال لإعادة الاستثمار وإعادة تقييم الأصول وما إلى ذلك بصورة صحيحة. وتوضح الاستعراضات التي أجريت مؤخراً لبيانات الصين الخاصة بأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى أي مدى يمكن لاختلاف أساليب جمع البيانات أن يؤثر في المحصلة: فقيمة أرصدة استثمارها الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٣ أصبحت ٢٢٨ بليون دولار بعد أن كانت حوالي ٥٠٠ بليون دولار قبل التنقيح^(٩).

(٨) كذلك فإن معدلات نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة لا تتحرك في اتجاه متواز بالضرورة بل قد تتحرك في اتجاهات معاكسة أحياناً (مثلاً في الأعوام ١٩٧٤ و ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٣ و ١٩٨٥ و ٢٠٠٣).

(٩) أجرت وزارة التجارة الصينية التنقيح استناداً إلى المنهجية الإحصائية والقواعد المحاسبية للصين نفسها، وكذلك إلى الافتراضات التالية: إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الصين كانت استثماراً تأسيسياً في المقام الأول وتمثل ٩٥ في المائة من مجموع التدفقات، وأن ٩٥ في المائة منها استخدمت لحيازة أصول ثابتة (الأونكتاد، ٢٠٠٥).

الشكل ١ - إلى أي مدى تتفاوت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة على الصعيد العالمي؟

(ببلايين الدولارات)



المصدر: الأونكتاد.

١٣ - والتوفيق بين أنشطة التدفقات في الحساب المالي والتغير في الأرصدة أثناء فترة زمنية محددة يشكل ممارسة ضرورية. ففي حين تسجل حسابات ميزان المدفوعات أو تعكس المعاملات وحدها، فإن تغير الأرصدة الوارد في "وضع الاستثمار العالمي" لا يمكن عزوه للمعاملات فحسب (تدفقات الحساب المالي) وإنما يعزى أيضاً لتغيرات القيمة جراء تغيرات معدلات الصرف والأسعار والتعديلات الأخرى (كإعادة التصنيف والشطب ونزع الملكية وإلغاء الديون من طرف واحد وأخطاء القياس). وقد أبلغ واحد وثمانون اقتصاداً من أصل ٢٠٠ اقتصاد شملها تقرير الاستثمار الدولي عن أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر (الداخلية) لعام ٢٠٠٣ (الأونكتاد، ٢٠٠٥). وتتباين أساليب تقييم الأرصدة حتى بين البلدان التي تجمع بيانات الأرصدة وتبلغ عنها. فبعض البلدان، على سبيل المثال، تستند في تقييمها إلى أسعار السوق في حين تستخدم بلدان أخرى القيم الدفترية. وهذه الاختلافات تزيد من صعوبة إجراء المقارنات بين البلدان^(١٠). وفي هذا الصدد، يدرس صندوق النقد الدولي حالياً إمكانية القيام بدراسة استقصائية لوضع الاستثمار المباشر منسقة على الصعيد الدولي، بالتشاور مع البنك المركزي الأوروبي، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (Eurostat)، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأونكتاد، والبنك الدولي. وستكون هذه الدراسة، إذا أجريت، خطوة هامة في سبيل تحسين جمع البيانات الخاصة بأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى منهجيات موحدة بهذا الشأن.

(١٠) على سبيل المثال، بلغت قيمة أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة عام ٢٠٠٣ في الولايات المتحدة ١,٤ ترليون دولار في القيمة الدفترية و ٢,٤ ترليون دولار في أسعار السوق (وزارة التجارة الأمريكية، ٢٠٠٥).

الجدول ٣ - تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في مجموعة مختارة من البلدان، ٢٠٠٢ (بملايين الدولارات)

الاقتصاد	التدفقات الداخلة في البرازيل	التدفقات الداخلة في الصين	التدفقات الداخلة في ألمانيا	التدفقات الداخلة في المكسيك	التدفقات الداخلة في المغرب	التدفقات الداخلة في تايلند	التدفقات الداخلة في الولايات المتحدة
وفقاً للاستثمار	وفقاً للاستثمار	وفقاً للاستثمار	وفقاً للاستثمار	وفقاً للاستثمار	وفقاً للاستثمار	وفقاً للاستثمار	وفقاً للاستثمار
للبرازيل	للصين	لألمانيا	للمكسيك	للمغرب	لتايلند	للولايات المتحدة	للمستثمر
٤	٢٢	٥٢	٣٠٩	٧	١٤	٦٠٨١	٣٨٧٤
٣٥	٢٢	١٣	١٨٧	١٧	١٥	٩٦٠	٧٤
٤٥	٣٠	٨	٥٧٧٧	٨٥	١٨	٢٨٨٧	٢٧١١
٩٨٩	٥٨٨	١٢٤	٢١	١٧٢	١٨	٤٢٦	٩٨٤١
١٠	١٠	١٥٣	٢	٢	١٩	١٢٩	٨
٩٣	٢٢	٧١	١٠٧	١٦٤	٣	٨١٤	٥٦٣
٤	١٣٠	٦٥	١٠٦	٨٤	٣٨	٤٧٨	١٤٧٥
١٨١٥	٩٤٣	٥٧٦	٣٥٢٩	٢٦١	٢٤٤	٦٦٧٨	١٥٥٥٦
٦٢٨	٨٠	٩٢٨	٨٨٧	٥٨٧	١٠	٨٤٢	٧٨٦٥
١٢	١٧	١٥٩٣٨	١٢٤	١١٥	٢٥	٥٨٦	٩٢٣
٥٣	١٣	٢٠٩٦	٢٥٣٨	١١٥	٥٥	١٢٨٨	٤٠٠
٤٧٣	١٧٧	٣٢٠	٣٢٠	٣٣	٣	٢٢٠	٧٥٨٧
٥٠٤	٧٤١	٤١٩٠	٩٧	١٥٧	٦٣٥	٦٠٦١	١٢٨٨
١٠١٣	١٤	٤٧٥	٤٥	٤٥	١٣	١٢٨٨	١٥٠٤
٢٤	٢٤	٨١	٩٢	٢	١٦	٥٥	٢٠٩٩
٢٤	٢٤	٢٧	٢٧	٢٧	١	٢٠٩٩	٢٠٩٩
٣٣٧٢	١٣٨٩	٥٧٢	٩٧٤٧	١٩٦	٤٢	٧٢٩	٨٢٠٧
٦٠	٦٠	٢٢٢	٢٣٩٧	٢٣٩٧	١٥	١١٨	٥٣٠
١٠١٩	١٣٦	١٠	٨٠	١٢	٢١	٢١	٦٤
٤	٢٧٢١	٢٧٢١	٢١٦	٣١	٤١	٢٣٧	٢٣٧
٢٠	٢٣٣٧	٢٣٣٧	١٢٢	٥٠	٢٣٧	١٢٣٧	٥١٤
٦	٦	٦	٢٩٦	٦	٦	٦	٦٥
٥٨٧	٧٠٢	٩٢	٢٤	١٨٧٧	٥١	٥١	٥٣
٢٠٥	١٥٧	١٠٠	٤١	٤٠٢	٢	١٠	٤٩٢
٣٤٧	٣٩٤	٤١	٢٢٢	١١٨	١٧	١٥	٢١٨٢
١٣	٣٩٧١	٣٩٧١	١٣٦	١٤	٧٣	٧٣	٣١
٤٧٤	٢٥	٨٩٦	١١٣٥	١٦٠	٢٦	٢٢٢	٢٨
٢٦١٥	٣٣٩	٥٤٢٤	٩٢٤	٢١٦	٢٩	٢٣٦	١٤٧٥

المصدر: الأونكتاد، قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات عبر الوطنية.

١٤ - وكما ورد أعلاه، فإن البلدان تنتهج أساليب متنوعة في جمع البيانات الخاصة بتدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر. فنظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية، وهو نظام لمراقبة القطع الأجنبي تديره البنوك المركزية بشكل أساسي، يبلغ عن المعاملات الدولية استناداً إلى استثمارات تحيلها الشركات وتجمعها المصارف المحلية. وحسب الدراسة الاستقصائية التي قام بها صندوق النقد الدولي/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام ٢٠٠١ (IMF/OECD، ٢٠٠٣) فإن ٢٥ من أصل ٦١ بلداً تستخدم هذا النهج^(١١). ويعاني نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية عامةً من أوجه قصور معينة، منها مثلاً الافتقار إلى تفاصيل كافية عن المعاملات لاستيفاء متطلبات تصنيف إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاع والبلد؛ والافتقار إلى التفاصيل كافية عن المعاملات النقدية بالعملة الأجنبية؛ واستبعاد الأرباح المعاد استثمارها؛ وغياب المعلومات بشأن أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن النظر إلى الدراسات الاستقصائية للشركات كنهج بديل أو مكمل. وتشمل المصادر الممكنة الأخرى للبيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر: المصادر الإدارية كهيئات تشجيع الاستثمار، ومكاتب إيرادات الضريبة؛ ومكاتب البورصة وأجهزة الإحصاء الوطنية. ولكل مصدرٍ منها مزاياه وسلبياته (الجدول ٤).

الجدول ٤ - مصادر المعلومات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر: إيجابياتها وسلبياتها

المصادر	الإيجابيات	السلبيات
نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية	• كثيراً ما تكون معظم المعلومات المطلوبة متوفرة في السجلات المصرفية؛ • لا حاجة إلى وضع أساليب بديلة لجمع البيانات بالنسبة للبلدان التي تستخدم سلفاً هذا الأسلوب لتجميع إحصاءات ميزان المدفوعات.	• المعاملات النقدية هي الوحيدة التي يمكن قياسها بشكل عام، في حين أن الاستثمار الأجنبي المباشر كثيراً ما يتضمن معاملات غير نقدية (الأرباح المعاد استثمارها، رأس المال المتمثل في آلات، والمديونية الداخلية للشركات). لذلك يتعين جمع بيانات إضافية لإدراج هذه المعاملات بصورة صحيحة؛ • هناك مشاكل في التصنيف ومستوى التفاصيل المحدود؛ • قد لا يقدم نظام الإبلاغ عن المعاملات معلومات عن مستويات الاستثمار؛ • صعوبة قياس المعاملات المحررة بالعملة المحلية أو عبر الحسابات مع مصارف غير مقيمة.
الدراسات الاستقصائية للشركات	• تقدم سجلاً كاملاً لمعاملات الاستثمار الأجنبي المباشر وأرصدة الاستثمار بالنسبة للشركات التي يشملها الاستقصاء؛	• قد يكون من الصعب الاحتفاظ بقوائم شاملة للشركات التي تجري معاملات استثمار أجنبي مباشر؛

(١١) يوفر نظام الإبلاغ عن المعاملات الدولية معلومات بشأن بيع أو شراء العملات المستخدمة في المعاملة، وقيمة المعاملة، وبلد الطرف غير المقيم وغرض المعاملة. ويقيس النظام فرادى المعاملات النقدية.

-
- يمكن جمع المعلومات بشأن الأنشطة الاقتصادية الأخرى ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر لأغراض التحليل ومراقبة الجودة؛
 - تتيح فرصة مثلى لشرح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وطريقة معاملة المعاملات الخاصة للجهات المزودة بالبيانات.
-
- قد توجد المعلومات بسهولة كنتيجة للعمليات الإدارية.
 - قد لا يكون مستوى التفاصيل مرضياً؛
 - نادراً ما تُراعى متطلبات ميزان المدفوعات عند وضع العمليات الإدارية؛
 - وجود فاصل زمني بين صدور الموافقة والاستثمار الفعلي؛
 - قد لا توجد المعلومات المتعلقة بالإيرادات (بما فيها الأرباح المعاد استثمارها) وتصفية الاستثمارات ونفقات الاستثمار الفعلية؛
 - قلة المعلومات المتعلقة بالمعاملات غير السهمية؛
 - لا توجد عادةً المعلومات المتعلقة بأرصدة الاستثمار المقيمة حسب أسعار السوق؛
 - قد تقتصر عملية الموافقة على الاستثمار في قطاعات خاصة أو في الاستثمارات التي تتجاوز عتبة معينة فقط؛
 - ترتبط الموافقة عامةً بالاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في الاقتصاد المبلغ فقط وليس بالاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج.
-

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى صندوق النقد الدولي (١٩٩٣، الفقرات ٦٩٦-٦٩٨).

١٥- وتشكل المعلومات المتعلقة بتدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر، المصنفة حسب بلد المنشأ والقطاع، مسألة أساسية لأغراض التحليل. فمن بين ١٩٥ بلداً، على سبيل المثال، وردت المعلومات المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة مصنفةً حسب القطاع أو البلد من ٦٠ و ٦٦ بلداً على التوالي (الجدول ٥). ولم تبلغ سوى بلدان قليلة، أغلبها بلدان متقدمة، عن معلومات كاملة ومصنفة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر. ويزداد الوضع سوءاً فيما يتعلق بشح البيانات المفصلة المتعلقة بالتدفقات الموجهة إلى الخارج وكذلك بالأرصدة الداخلية والخارجية (الجدول ٥).

الجدول ٥ - وجود بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر من البلدان التي تزود بمعلومات مفصلة حسب البلدان والقطاعات، لعام ٢٠٠٣ أو أحدث عام توجد بشأنه المعلومات (عدد البلدان)

فئة الاستثمار الأجنبي المباشر	البلدان المتقدمة	المجموع	أفريقيا	آسيا وأوقيانوسيا	أمريكا اللاتينية والكاريبي	وسط وشرق أوروبا ^(١)	العالم
التدفقات الداخلة حسب البلدان	١٩	٤٢	٥	١٣	٢٤	٥	٦٦
التدفقات الداخلة حسب القطاعات	١٨	٣٨	٣	١٣	٢٢	٤	٦٠
التدفقات الخارجة حسب البلدان	١٩	٩	١	صفر	٨	٢	٣٠
التدفقات الخارجة حسب القطاعات	١٩	٧	١	١	٥	٢	٢٨
الأرصدة الداخلة حسب البلدان	٢٠	١٨	١	٤	١٣	٥	٤٣
الأرصدة الداخلة حسب القطاعات	١٧	١٦	صفر	٥	١١	٦	٣٩
الأرصدة الخارجة حسب البلدان	١٩	٩	صفر	١	٨	٤	٣٢
الأرصدة الخارجة حسب القطاعات	١٥	٧	صفر	١	٦	٤	٢٦
عدد البلدان المشمولة	٢٦	١٥٠	٥٣	٥٧	٤٠	١٩	١٩٥

المصدر: الأونكتاد، استناداً إلى مصادر وطنية.

(أ) يشمل الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي.

٢ - البيانات المتعلقة بعمليات الاندماج والحيازة والاستثمارات التأسيسية وأشكال الاستثمار غير السهمية

١٦ - بمقدور الشركات عبر الوطنية أن تتوسع في مكان أجنبي بعدة طرق. والأسلوبان الأساسيان لدخول السوق هما الاستثمارات التأسيسية وعمليات الاندماج والحيازة^(١٢). كما يمكن لشركة ما أن تمارس نفوذاً على أنشطة تقع خارج اقتصادها الأصلي عن طريق الاستثمارات غير السهمية. ولا تُعرض البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي وعمليات الاندماج والحيازة بشكل منفصل عادةً في إحصاءات ميزان المدفوعات. أما أشكال الاستثمار غير السهمية فلا تُدرج في إحصاءات ميزان المدفوعات ما لم تتضمن معاملات مالية عبر الحدود (باستثناء الأرباح المعاد استثمارها). بيد أن ثمة بيانات تنشرها جهات خاصة ويمكن اعتبارها مصادر معلومات تكميلية.

١٧ - وبما أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق عمليات الاندماج والحيازة على الاقتصاديين المضيف والأصلي قد تختلف عن آثار الاستثمار التأسيسي، فمن المجدي تعريف الدور الذي يتميز به هذا الأسلوب في دخول البلدان المختلفة. فأنباء العقدين الماضيين تقريباً، اكتسبت عمليات الاندماج والحيازة عبر الحدود أهمية متزايدة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية. وقد شكلت هذه العمليات حافزاً للنمو الهائل الذي حققه الاستثمار الأجنبي المباشر في التسعينيات، والذي بلغ ذروته عام ٢٠٠٠، لا سيما بين البلدان المتقدمة وفيها الأونكتاد، (٢٠٠٠). ورغم أن عمليات الاندماج والحيازة تتضمن شراء أصول وشركات قائمة، فإن دفاتر حسابات الشركة المستهدفة

(١٢) انظر الحاشية رقم ١ للتعريف.

لا تظل دون تغيير (ما لم تُزود الشركة المستهدفة برأس مال إضافي) إذ لا تعدو المسألة تغيير الملكية. وينبغي إدراج عملية الاندماج والحياسة في الحساب المالي لميزان المدفوعات طالما أن هناك تعاملًا في رأس المال على صعيد دولي. بيد أن ذلك لا ينطوي بالضرورة على إضافة صافية لأرصدة رأس المال في الاقتصاد المضيف.

١٨- وتُنشر البيانات المتعلقة بعمليات اندماج الشركات وحيازتها عبر الحدود بواسطة مصارف الاستثمار والشركات الاستشارية بشكل أساسي. وتتمثل إحدى مشاكل هذه البيانات في الافتقار إلى تعريف موحد لعمليات الاندماج والحياسة. وثمة مشكلة أخرى تتعلق بالطابع المتفاوت للبيانات المجمعة. فعلى سبيل المثال، يمكن تجميع بيانات عمليات الاندماج والحياسة استناداً إلى الإعلان عن هذه العمليات أو إكمالها. ولكن رغم الاختلافات، فإن الاتجاهات العريضة التي تقدمها مصادر البيانات المتنوعة تظل متشابهة. والمقارنة بين بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر وبيانات عمليات الاندماج والحياسة عبر الحدود ليست عملية مباشرة. فبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، على سبيل المثال، تعرض بقيم صافية في حين يُعبّر عن بيانات الاندماج والحياسة بالقيمة الإجمالية لفرادى المعاملات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عمليات الاندماج والحياسة عبر الحدود لا تؤدي بالضرورة إلى تدفقات دولية لرأس المال عبر الحدود (الأونكتاد، ٢٠٠٠)^(١٣). وعلاوة على ذلك، فإن عمليات الاندماج والحياسة الجسرة عن طريق تبادل الأسهم تضيف صعوبات إضافية على تجميع بيانات هذه المعاملات في إحصاءات ميزان المدفوعات^(١٤).

١٩- وفي السنوات الأخيرة، بدأت بعض الشركات الخاصة أيضاً في تجميع معلومات عن الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلق بالمشاريع التأسيسية والتوسعية^(١٥)، رغم أن قواعد البيانات هذه تقتصر عادةً على تسجيل مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المعلن. وتحصل هذه الشركات على المعلومات من وسائل الإعلام والمنظمات الممثلة للقطاعات، وهيئات ترويج الاستثمار وشركات دراسة الأسواق. وهناك حدود لاستخدام هذه البيانات لأنها لا تعكس بالضرورة التنفيذ الفعلي للمشاريع وتتفاوت فيها التغطية الجغرافية وغيرها من الجوانب المنهجية حسب المصدر. ومع ذلك فإن المعلومات المتعلقة بمشروع الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنها استكمال بيانات ميزان المدفوعات المتعلقة بهذا الاستثمار عن طريق إيجاد معلومات مفصلة عن الشركات والقطاعات والأماكن التي تشملها هذه المعاملات. وعلى غرار البيانات المتعلقة بعمليات الاندماج والحياسة، فإن البيانات المتعلقة بالمشاريع التأسيسية والتوسعية قد تصعب مقارنتها مع بيانات ميزان المدفوعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر لأنها لا تقيس تدفقات رأس المال عبر الحدود.

(١٣) إذا قامت شركة ألمانية مثلاً بشراء شركة في الولايات المتحدة ومولت الصفقة بأموال ناتجة من سوق المال في الولايات المتحدة فإن الصفقة لا تتضمن رأس أموال منقولة عبر الحدود وبالتالي لن يتم تسجيل أي استثمار أجنبي مباشر.

(١٤) يُستخدم أسلوب تبادل الأسهم كثيراً لتمويل صفقة ضخمة لأن مجرد حجمها يجعل السداد نقداً أمراً مستحيلاً تقريباً. فعلى سبيل المثال، في صفقة ديمر - كرايزلر عام ١٩٩٨، التي تضمنت معاملة مبلغها ٤٠ مليار دولار، لم يكن هناك تأثير مباشر على ميزان المدفوعات في البلدان المعنية لأن تدفق رأس المال الداخل (كاستثمار أجنبي مباشر) الناتج عن شراء ديمر لأسهم كرايزلر قابله تدفق رأس المال الخارج المسجل في حساب استثمار الحوافز المالية الناتج عن توزيع أسهم الشركة الجديدة "ديمر كرايزلر" على حملة أسهم شركة كرايزلر (الأونكتاد، ٢٠٠٠).

(١٥) من الأمثلة على ذلك قاعدة بيانات Locomonitor التابعة لشركة أوكو الاستشارية، وقاعدة بيانات Global Locations التابعة للخدمات الاستشارية التجارية لشركة آي بي إم.

٢٠- وتشمل أشكال الاستثمار غير السهمي تشكيلة واسعة من أنشطة الشركات عبر الوطنية، ولا سيما التعاقد من الباطن والترتيبات التعاقدية (مثل الأعمال الخارجية، وترتيبات إعادة الشراء، وترتيبات العقود الشاملة، والمشاريع المشتركة غير السهمية، وتبادل المنتجات)، والتحالفات الاستراتيجية، بما في ذلك عقود البحث والتطوير وحقوق الامتياز والترخيص، التي يمكن أن تسهم بدورها في تطوير الاقتصاد المضيف. وتنتشر أشكال الاستثمار غير السهمي في قطاع الخدمات وكذلك في بعض القطاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية. ومع أن بعض المعلومات المتعلقة بهذه الأشكال الاستثمارية يمكن الحصول عليها جزئياً من البيانات المتعلقة بالإتاوات ورسوم الترخيص المدرجة في إحصاءات ميزان المدفوعات^(١٦)، فإن غير المتاح هو المعلومات المتعلقة بنوع الترتيب والقيمة وأسماء الشركاء، بل وربما الأهم من ذلك كله نطاق هذه الأنواع من أنشطة الشركات عبر الوطنية.

٣- بيانات العمليات المتعلقة بأنشطة الشركات عبر الوطنية

٢١- تكون المعلومات المشار إليها أعلاه مفيدة بشكل أساسي عند السعي لقياس حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. فهي لا تقدم الكثير من المعلومات عن الأنشطة الفعلية التي تضطلع بها الشركات الأم وفروعها الأجنبية. ولذلك ينبغي الحصول على مجموعة بيانات عن الأنشطة الاقتصادية التي تضطلع بها الشركة الأم وفروعها الأجنبية للتوصل إلى صورة أوضح عن أهمية الشركات عبر الوطنية بالنسبة للاقتصاد المضيف. وتقدم بيانات العمليات معلومات عن الإنتاج (المبيعات، القيمة المضافة)، والعمل (التوظيف، معدلات الرواتب)، والتجارة (الصادرات والواردات)، وأنشطة الابتكار (نفقات البحث والتطوير)، والمدفوعات الضريبية وما إلى ذلك. ووجود هذه المعلومات مهم لمقرري السياسات من أجل تقييم الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر وتصميم تدابير عامة تهدف إلى تحقيق أقصى فوائد ممكنة من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد المضيف. وفي الوقت ذاته، فيما يتعلق بالبلدان الأصلية، فإن البيانات المتعلقة بعمليات الشركات عبر الوطنية القائمة فيها هامة لرصد أداء شركائها الأجنبية المنتسبة وتقييم مدى اندماج البلد في الاقتصاد العالمي عبر الاستثمار الموجه إلى الخارج.

٢٢- وتعتبر منهجية تجميع البيانات الخاصة بعمليات الشركات عبر الوطنية أقل نضجاً من قياس تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن عدداً قليلاً من البلدان نسبياً يجمع مثل هذه البيانات، وعادة ما يتم جمعها عن طريق دراساتها الاستقصائية الخاصة المتعلقة بالشركات. بيد أن ثمة تسليماً متزايداً بالحاجة إلى البيانات المتعلقة بالعمليات سواء من مكاتب الإحصاء الوطني أو المنظمات الدولية. وهناك وثيقة مرجعية هامة في هذا الصدد هي دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات، الذي شارك في وضعه صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة الدولية والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (Eurostat) والأونكتاد (الأمم المتحدة وهيئات أخرى، ٢٠٠٢). ويستعرض هذا الدليل أهم المسائل والتعريفات ذات الصلة ويتضمن توصيات شاملة فيما يتعلق بجمع هذه البيانات (الإطار ٢).

(١٦) تعرّف كالتالي "هي إيرادات ومدفوعات الأطراف المقيمة وغير المقيمة المتعلقة بما يلي: ١٠ استخدام المرخص به للأصول غير المنتجة وغير المادية وحقوق الملكية كالعلامات التجارية وحقوق النشر وبراءات الاختراع والعمليات والتقنيات والتصاميم وحقوق التصنيع وحقوق الامتياز وغيرها، ٢٠ استخدام النسخ الأصلية أو النماذج المنتجة، كالمخطوطات والأفلام وغيرها" (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٣، ص ٤٠).

وعلى المستوى القطري مثلاً، يهدف "مشروع المؤسسة المتعددة الجنسيات" الذي ينسقه مركز الإحصاء الوطني في كندا (Statistics Canada) - ويشمل بعض الشركات عبر الوطنية من البلدان المشاركة - إلى قياس أنشطة الشركات عبر الوطنية انطلاقاً من نهج موحدة ومنسقة^(١٧).

الإطار ٢ - دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات

أنشأت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام ١٩٩٤ فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإحصاءات التجارة الدولية في الخدمات - والتي تضم صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية والشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية والأونكتاد - وفي عام ١٩٩٦ بدأت اللجنة في وضع دليل (يستهدف مجمعي الإحصاءات بشكل أساسي) بغية تحديد إطار متفق عليه دولياً لتجميع إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات والإبلاغ عنها. وكان الهدف من وضع الدليل هو تعزيز إمكانية مقارنة الإحصاءات الصادرة بشأن التجارة الدولية في الخدمات. ويغطي الدليل التجارة في الخدمات بين الشركات المقيمة وغير المقيمة والخدمات التي تقدمها مؤسسات محلية تملكها شركات أجنبية. ويشار إلى النوع الأخير من المعاملات بإحصاءات تجارة الشركات الأجنبية المنتسبة في الخدمات. ويكرس أحد فصول هذا الدليل (الفصل الرابع) لقياس عمليات الشركات الأجنبية المنتسبة. ويتم التأكيد بشكل خاص على المعاملات بين الأطراف المترابطة لفهم المستوى الذي بلغته عولمة الخدمات.

وقد وصلت فرقة العمل المشتركة بين الوكالات إلى مرحلة تنفيذ التوصيات الواردة في الدليل. أما المسائل المتعلقة بالمساعدة التقنية ورصد التقدم في جمع وتعميم وجودة البيانات المتعلقة بالتجارة الدولية في الخدمات وتجارة الشركات الأجنبية المنتسبة في الخدمات وتحديث الدليل، فيتم إدراجها حالياً في جدول أعمال المناقشة الخاص بفرقة العمل.

المصدر: الأونكتاد.

٢٣ - وتستند المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي والانتساب الأجنبي (بما في ذلك مثلاً مفاهيم الملكية والإقامة والتقييم) والموصى باستخدامها في إحصاءات العمليات، إلى المفاهيم التي وضعتها الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي، على التوالي، في كل من نظام الحسابات الوطنية وميزان المدفوعات. وقد تم العمل على تطويرها في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات بواسطة المنظمات المذكورة آنفاً. وهناك اتفاق عام حول معظم المسائل إلا قليلاً منها. وتشمل المسائل التي لا تزال قيد المناقشة ما إذا كان ينبغي جمع البيانات للمؤسسات التابعة والفروع الأجنبية المملوكة لغالبية الأسهم فقط أم للشركات الأجنبية المنتسبة أيضاً؛ وما إذا كان يتعين نسب ملكية مؤسسة استثمار مباشر للمالك الأجنبي المباشر أو للمالك المستفيد النهائي. أما التوصيات التي يتضمنها دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات بشأن المتغيرات المرتبطة بالعمليات فتستند إلى حد بعيد إلى المفاهيم المستخدمة في

(١٧) انظر مثلاً الوثيقة التي قدمها مركز الإحصاء الكندي إلى مؤتمر الإحصاءات الأوروبية، وعنوانها "تقرير عن التقدم المحرز في مشروع المؤسسة المتعددة الجنسيات حتى ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٤" (CES/2004/WP.2)، ١١ أيار/مايو ٢٠٠٤.

نظام الحسابات الوطنية. ويوصي الدليل بأن تجمع البلدان عن الشركات الأجنبية المنتسبة ما لا يقل عن هذه المعلومات: عدد الشركات المنتسبة، المبيعات، المنتج، التوظيف، القيمة المضافة، الصادرات والواردات^(١٨).

المسائل المعروضة على الخبراء للنظر فيها

٢٤ - قد يودّ الخبراء، في ضوء التحليل السابق، أن ينظروا في المسائل التالية بشأن البيانات عن تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية:

- ما هي الاستخدامات الأساسية للأنواع المختلفة من البيانات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية، وخاصةً بالنسبة لمقرري السياسات في البلدان النامية؟
- ما هي أساليب جمع البيانات التي ينبغي استخدامها، مع مراعاة شح الموارد المالية والبشرية في البلدان النامية واحتياجات مقرري السياسات في هذه البلدان؟
- كيف يمكن قياس الاستثمارات غير السهمية التي لا تغطيها إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وليست ضمن القائمة الحالية الموصى بها بشأن متغيرات أنشطة الشركات عبر الوطنية؟

ثالثاً - انعكاسات السياسة العامة

٢٥ - إن الاستعراض السابق لمختلف مصادر البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية يسلط الضوء على الحاجة إلى تطبيق المعايير الدولية القائمة. كما أن المبادئ التوجيهية الدولية بشأن تجميع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر تحتاج هي الأخرى إلى مزيد من التطوير، مع مراعاة التغييرات الأخيرة في الأساليب الاستثمارية للشركات عبر الوطنية وأنواع أنشطتها في سياق اقتصاد دولي يتزايد تحرراً وعولمة. وتخضع المبادئ التوجيهية لكل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى المراجعة حالياً، حيث يزمع إصدار المنهجيات والتعاريف الجديدة للاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٨. وقد أنشأ صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي فريق الخبراء الفنيين المعني بالاستثمار المباشر في عام ٢٠٠٤، لتقديم المشورة المستندة إلى الخبرة فيما يتعلق بمراجعة دليل ميزان المدفوعات، الصادر عن صندوق النقد الدولي والتعريف المعياري للاستثمار الأجنبي المباشر، الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويضم الفريق بين أعضائه المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (Eurostat) والبنك المركزي الأوروبي والأونكتاد، وقد أنهى المناقشة وقدم توصيات بشأن ٣٠ مسألة متصلة بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر استناداً إلى مفاهيم ميزان المدفوعات (الإطار ٣). وتواصل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي النقاش بشأن بعض المسائل المتعلقة (الكيانات المنشأة لأغراض خاصة مثلاً) في سياق تحديث التعريف المعياري للاستثمار الأجنبي المباشر.

(١٨) هذه هي قائمة المتغيرات الموصى بها في دليل إحصاءات التجارة الدولية في الخدمات والتي "ينبغي أن تستند بصورة أساسية إلى جدواها في تطبيق الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات وتحليل ظاهرة العولمة" (الأمم المتحدة وهيئات أخرى، ٢٠٠٢، الفصل الرابع).

الإطار ٣ - الأهداف والمواضيع التي نوقشت أثناء اجتماعات فريق الخبراء الفنيين المعني بالاستثمار المباشر، الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥

تمثل الهدف الأساسي من تشكيل فريق الخبراء الفنيين المعني بالاستثمار المباشر، الذي أنشئ بالتعاون بين صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، في تسليط الضوء على القضايا المفاهيمية والمنهجية وتقديم توصيات إلى لجنة صندوق النقد الدولي المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات وحلقة العمل المعنية بإحصاءات الاستثمار الدولي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بشأن المسائل التي يقترحها فريق الخبراء. وتشمل هذه المسائل ما يلي:

- ١ - تقييم `١` الاستثمار المباشر في رأس المال و`٢` الفروع
- ٢ - الاستثمار المباشر - العتبة المتمثلة في نسبة ١٠ في المائة من الأصوات/ملكية الأسهم، التوظيف
- ٣ - الاستثمار غير المباشر - النظام الموحد بالكامل، أسلوب الولايات المتحدة، أو الملكية بنسبة ٥٠ في المائة
- ٤ - عمليات الاندماج والحيازة
- ٥ - الأرباح المعاد استثمارها
- ٦ - ضمّ جميع المسائل المتعلقة بالاستثمار المباشر (كالأرصدة والتدفقات والإيرادات بين الشركات المنتسبة) في مرفق لدليل ميزان المدفوعات
- ٧ - المبدأ التوجيهي
- ٨ - الاستثمارات العكسية - التصنيف
- ٩ - الكيانات المنشأة لأغراض خاصة، الشركات الصورية، الشركات القابضة، المشاريع الخارجية (الوحدات، القطاعات، الإقامة، المعاملات)
- ١٠ - قواعد تحديد هوية الفروع
- ١١ - الكيانات المنشأة لأغراض خاصة
- ١٢ - تضمين الاستثمار المباشر المعاملات بين مؤسسات الاستثمار المباشر غير المالية (الشركة الأجنبية المنتسبة) والمؤسسات المالية المنتسبة المنشأة لغرض خاص
- ١` تحديد البلد (المالك المستفيد النهائي/الوجهة النهائية والمضيف المباشر/البلد المستثمر)
- ٢` مبادئ التصنيف الجغرافي (المدين/الدائن أو مبدأ المتعامل)
- ١٣ - ظاهرة ترحال رؤوس الأموال
- ١٤ - المديونية الدائمة بين الفروع المالية المنتسبة
- ١٥ - الأراضي والمباني المملوكة للأطراف غير المقيمة
- ١٦ - استخدام أجل الاستحقاق والتجزئة في الاستثمار المباشر
- ١٧ - المؤسسات المقامة على عدة أراضي

- ١٨ - تطبيق الاستثمار المباشر على الحكومة
- ١٩ - ضم جميع المسائل المتعلقة بالاستثمار المباشر (المعاملات في السلع والخدمات، الإيرادات، التدفقات المالية، الأرصدة، بين الشركات المنتسبة) في مرفق لدليل ميزان المدفوعات
- ٢٠ - تعريف المصطلحات بوضوح أكثر، بما في ذلك: المستثمر المباشر؛ مؤسسة الاستثمار المباشر المنتسبة؛ الشركة الأم؛ ملكية وسيطرة الأغلبية؛ المؤسسة متعددة الجنسيات؛ ضمانات القروض؛ الإعفاء من الدين
- ٢١ - حالات خاصة عديدة، تشمل الأنشطة المصرفية؛ (أ) أسعار التحويلات المالية بين المصارف؛ (ب) شركات الشحن؛ (ج) استشفاف وبناء الموارد الطبيعية
- ٢٢ - رأس المال الآخر (بالتركيز على الصكوك المالية القصيرة الأمد)
- ٢٣ - المعاملات بين الشركات والمبالغ المتبقية لدى الفروع
- ٢٤ - أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر (المقياس المالي مقابل المقياس الاقتصادي)
- ٢٥ - تقييم العقارات
- ٢٦ - أساليب المحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية
- ٢٧ - مبادئ التصنيف حسب القطاع (وفقاً للمستثمر الأجنبي أو مؤسسة الاستثمار الأجنبي)
- ٢٨ - الاستثمارات التأسيسية
- ٢٩ - توسعات رأس المال
- ٣٠ - الصناديق المشتركة (الوحدات، القطاعات، الإقامة، المعاملات).
- المصادر: فريق الخبراء الفنيين المعني بالاستثمار المباشر.

٢٦ - يحتاج مقررو السياسات والباحثون إلى بيانات مصنفة حسب النشاط الاقتصادي والموقع الجغرافي، للتوصل إلى فهم تام لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر على المستويين الكلي والمصغر. ولا يحتاجون إلى تقييم مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتلقونه فحسب وإنما يحتاجون أيضاً لمعرفة ما إذا كانوا يتلقون النوع الصحيح من الاستثمار الأجنبي المباشر انطلاقاً من أهدافهم الإنمائية. كما أنهم بحاجة إلى فهم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر علىفرادى القطاعات بغية تقدير مدى تحسن الصادرات وتطور التكنولوجيا، وأي الصناعات والقطاعات أكثر تأثراً، ومستوى التركيز في القطاعات الفردية، والتغيرات التي تطرأ على هذه الآثار مع مرور الوقت. كما أن وجود المعلومات الكافية مفيد للحكومات التي تنظر في إبرام معاهدات ضريبية واتفاقات استثمارية وتودّ تقييم جهودها في مجال سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور إنمائي.

٢٧ - إن وجود بيانات العمليات وبيانات مالية إضافية من شأنه أن يعزز إلى حد كبير قدرة مقرري السياسات على تقييم الأثر الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر وتصميم سياسات ملائمة في هذا المجال. فبيانات العمليات، بإتاحتها تشكيلة واسعة من المقاييس الإحصائية المرتبطة بالإنتاج والأنشطة والمالية للشركات عبر الوطنية، يمكن أن تفتح آفاقاً أوسع ما كان بالإمكان التوصل إليها دون ذلك. فهذه البيانات يمكن أن ترسم صورة أكثر تحديداً

وشمولاً عن أنشطة الاشتغال للشركات عبر الوطنية وأهميتها الاقتصادية. بيد أن الحصول على هذه المعلومات أكثر صعوبة من الحصول على بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر التي يتم تجميعها في إطار ميزان المدفوعات. ويتطلب جمعها جهداً إضافياً وخبرة وموارد من المؤسسات المسؤولة عن تجميع هذه المعلومات، وذلك عن طريق القيام بدراسات استقصائية للشركات الأجنبية المنتسبة والشركات الأم في كثير من الأحيان.

٢٨- وتوقف جودة إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى حد كبير على شمولية البيانات وحسن توقيتها ووثاقها وقابليتها للمقارنة على الصعيد الدولي. ولاستيفاء هذه المعايير، ينبغي أن يكون مجموع البيانات الرسميون ملمين بالمنهجية المستخدمة لوضع تقديرات عن أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك بشق أنواع الدعم المؤسسي المتاح لتسجيل مثل هذه الأنشطة ورصدها بصورة صحيحة. وتتسم مؤسسات بناء القدرات في مجال إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد مزدوج، يرتبط الأول بالمنهجية ويعتمد قوامه من المبادئ والمعايير المنهجية للبيانات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية، فيما يرتبط الثاني بالمنظمة أو المؤسسة. ويشمل الأول الأدوات المناسبة وتنمية الموارد البشرية، فيما يتطلب الأخير إقامة إطار مؤسسي أو تنظيمي مناسب لتمكين المؤسسات المعنية من تجميع وتجهيز بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر وبيانات العمليات الخاصة بالشركات عبر الوطنية.

٢٩- وهناك صعوبات مؤسسية هامة لا بد من التصدي لها. فجودة أي مجموعة من البيانات تعكس جودة المؤسسة التي تنتجها. لذا، فإن الترتيبات المؤسسية التي تحدد دور ومهام الوكالات المكلفة بجمع البيانات ذات الصلة لها أهمية حاسمة في التنفيذ الناجح لاستراتيجية بناء القدرات الإحصائية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر. وهناك بلدان ليست لديها هيئة معينة للإبلاغ عن إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية. وفي بلدان أخرى، هناك عدة وكالات تبلغ عن مجموعات مختلفة من إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر؛ مما يشير إلى الحاجة إلى تحسين التنسيق فيما بينها. وفي الحالتين لا بد من تنمية الموارد البشرية. ولكي تتمكن البلدان النامية من إنشاء نظامها الخاص لقاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية، فإنها قد تكون بحاجة إلى مساعدة تقنية متخصصة.

٣٠- ويمكن تقديم هذه المساعدة التقنية، مثلاً، في إطار المساعدة على إنشاء نظم لتجميع البيانات على نحو يتوافق مع المعايير المنهجية الدولية وإيجاد القدرة المحلية اللازمة لصيانة نظم كهذه. فقد ساعد الأونكتاد، على سبيل المثال، بعض البلدان النامية على جمع إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر والإبلاغ عنها (الإطار ٤). كما يمكن العمل على تحسين موثوقية البيانات ووجودها على الصعيد الإقليمي. وتقدم رابطة أمم جنوب شرق آسيا مثلاً مثيراً للاهتمام يوضح كيف يمكن استخدام التنسيق والتعاون الإقليميين في مجال إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر (الإطار ٥).

٣١- ونظراً لضعف نظم إحصاء الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات عبر الوطنية في الكثير من البلدان النامية، فقد يود الخبراء مناقشة التدابير والسياسات اللازمة لتعزيز قدرة الوكالات الحكومية الوطنية فيما يتعلق بتجميع هذه الإحصاءات وتحليلها، وذلك لتحسين تلبية احتياجات مقرري السياسات وتزويدهم ببيانات وثيقة الصلة ودقيقة وحسنة التوقيت لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسات الاستثمار.

الإطار ٤ - أمثلة على التعاون التقني للأونكتاد في مجال إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر

في إطار مشروع مشترك بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والأونكتاد حول "توطيد العمل الشبكي والخبرة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأعضاء في الإسكوا"، نظمت الإسكوا والأونكتاد خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ حلقات عمل وطنية في كل من البحرين والأردن وعمان والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية والكويت، لتنفيذ المعايير المنهجية الدولية والمساعدة في إنشاء أنظمة لتجميع البيانات وتوزيعها بغية إنتاج إحصاءات عن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن مقارنتها دولياً. وبعد انتهاء حلقات التدريب، أجرت البلدان المشاركة، أو تزمع إجراء، دراساتها الاستقصائية الأولى حول الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وترد النتائج الأولى لهذه الدراسات (من السعودية مثلاً) في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٥ (الأونكتاد، ٢٠٠٥).

وفي أفريقيا، في إطار المشروع المعني بـ "بناء القدرات في مجال إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا" الذي يهدف إلى تعزيز قدرات البلدان الأفريقية في مجال جمع وتحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، والذي يحظى بتمويل من مؤسسة بناء القدرات الدولية الألمانية InWent، أجريت حلقة عمل بشأن "بناء القدرات من أجل ترويج الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا: الاتجاهات، تجميع البيانات وانعكاسات السياسة العامة" بتنظيم مشترك بين الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤسسة InWent، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في أديس أبابا بإثيوبيا. وقد نظمت حلقة العمل للمصارف المركزية والمؤسسات الإحصائية الوطنية ووكالات تشجيع الاستثمار ومقرري السياسات لتناول المشاكل التي تواجهها البلدان الأفريقية في تجميع إحصاءات متسقة وقابلة للمقارنة عن الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذه الحلقة التدريبية، أجمع مشاركون حكوميون من ١٠ بلدان على التوصية بإنشاء شبكة إقليمية للمسؤولين عن تجميع وإحصاء بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتتضمن أهداف هذه الشبكة تضيق الفجوات في البيانات وتحسين جودتها (على المستويين الإقليمي والوطني)؛ والعمل الشبكي؛ وتبادل الخبرات وبناء القدرات الإقليمية؛ ودعم تنمية السياسات وتحليلها.

المصدر: الأونكتاد.

الإطار ٥ - الفريق العامل المعني بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة أمم جنوب شرق آسيا

في الاجتماع التاسع والعشرين لوزراء اقتصاد رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الذي عُقد في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ في كوالالامبور، صرح الوزراء بأن إنشاء منطقة استثمار لرابطة أمم جنوب شرق آسيا سيكون من شأنه تعزيز تنافسية الرابطة وتعزيز مركزها لاجتذاب تدفقات استثمار أجنبي مباشر داخلة مستمرة النمو في المنطقة. واعتبروا أن من الأهمية الحاسمة لرصد وقياس التقدم الذي تحوزه منطقة الاستثمار أن يتم استعراض صياغة السياسات العامة الداعمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي في بلدان الرابطة استعراضاً منتظماً وجمعياً. كما أشار إلى أن الحاجة إلى إحصاءات قابلة للمقارنة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الرابطة باتت ضرورة حتمية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إيجاد بيانات قابلة للمقارنة عن الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنه أن يتيح معلومات مفيدة للمستثمرين ومقرري السياسات وعامة الجمهور. وللتوصل إلى هذه الغاية، أنشأ رؤساء وكالات الاستثمار في بلدان الرابطة في عام ١٩٩٨ فرقة عمل خاصة معنية بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي أصبح اسمها بعد ذلك الفريق العامل المعني بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويتمثل الهدف الأساسي لهذا الفريق في تطوير نهج متسق أو قابل للمقارنة لقياس إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر وجمعها والإبلاغ عنها، بغية تقديم منظور إقليمي عن تدفقات واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، وإفساح المجال لمجلس منطقة استثمار الرابطة لرصد التقدم المحرز والتطورات الحاصلة في إطار ترتيب منطقة الاستثمار. ولا شك أن تقديم رؤية إقليمية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الرابطة سيتيح أساساً أرسخ لإجراء التقييم الموضوعي اللازم لضمان تحقيق أهداف الرابطة في مجال الاستثمار. ويلتقي الفريق مرتين في كل عام وقد ساعد في تحسين إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء قاطبة. ويعمل الأونكتاد مع هذا الفريق العامل بصفة استشارية.

المصدر: معلومات مقتبسة من أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

مسائل معروضة على الخبراء للنظر فيها

٣٢- قد يودّ الخبراء النظر في المسائل التالية المتصلة بالسياسة العامة:

- ما هي أبرز المشاكل التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، فيما يتعلق بتجميع إحصاءات ميزان المدفوعات المتعلقة بتدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- في ضوء ضيق الموارد، ما هي المجالات التي تتطلب بذل جهود عاجلة لتحسين وجود بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر وقابليتها للمقارنة؟
- ما هي الإجراءات التي ينبغي إعطاؤها الأولوية ولأي نوع من البيانات أو المعلومات؟ وكيف ينبغي تحديد الجدول الزمني للأنشطة؟
- ما هي المواقف المطلوبة أو المرفوضة التي ينبغي أن تراعيها الحكومات عند توظيف إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية صنع القرارات المتعلقة بالسياسات الوطنية؟
- كيف يمكن تبادل الخبرات الوطنية والإقليمية بأقصى فعالية ممكنة بين البلدان النامية؟
- ما هو الدور الذي تستطيع الشركات الإقليمية الاضطلاع به في مواءمة تجميع بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/أنشطة الشركات عبر الوطنية والإبلاغ عنها وتحسين توزيعها؟ وكيف يمكن توطيد العمل الشبكي والشراكة بين البلدان في هذا المجال في مختلف المناطق؟
- ما هي احتياجات المساعدة التقنية للبلدان النامية التي تفتقر حالياً إلى أنظمة ملائمة لجمع البيانات والإبلاغ عنها؟ وكيف يمكن تقديم أفضل مساعدة ممكنة في هذا المجال لأقل البلدان نمواً؟

المراجع

IMF (1993). *Balance of Payment Manual*, fifth edition (Washington, D.C.: IMF).

IMF and OECD (2003). *Foreign Direct Investment Statistics: How Countries Measure FDI 2001* (Washington, D.C. and Paris: IMF and OECD).

OECD (1996). *Benchmark Definition of Foreign Direct Investment*, third edition (Paris: OECD).

United Nations, European Commission, International Monetary Fund, Organisation for Economic Co-operation and Development, UNCTAD and World Trade Organization (2002). *Manual on Statistics of International Trade in Services*, United Nations publication, Sales No. E.02.XVII.11 (New York: United Nations).

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2000). *World Investment Report 2000: Cross-border Mergers and Acquisitions and Development*, United Nations publication, Sales No. E.00.II.D.20 (New York and Geneva: United Nations).

_____ (2005). *World Investment Report 2005: Transnational Corporations and the Internationalization of R&D*, United Nations publication, Sales No. E.05.II.D.10 (New York and Geneva: United Nations).

United States Department of Commerce (2005). "Foreign direct investment in the United States: Details for historical-cost position and related capital and income flows, 2003", *Survey of Current Business*, September 2004, pp. 61–99.

— — — — —